

دور علامة التصديق الجماعية في ضمان الجودة .

The role of collective certification in quality assurance mark

عدلي محمد عبد الكريم^{*1}

أستاذ محاضر، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)

تاريخ الإرسال : 2019-09-26 ، تاريخ القبول: 2019-09-27 ، تاريخ النشر: 2019-09-08

الملخص :

إن التحليل المعمق لمفهوم علامات التصديق الجماعية ، يبين أن الوصول إلى حماية مصالح المستهلك يمثل الدافع الحقيقي لتسييج هذه العلامات بالحماية القانونية التي تستحقها ، فقد أجمعت القوانين الحديثة في هذا الشأن على وضع التزامات قانونية على عاتق المنتجين بالزامهم بتحديد تركيبة المنتج وعناصره ومواده وجميع البيانات المرتبطة بصنعه ، والكل خدمة لمصالح المستهلك حتى يُقبل على استهلاك المنتج وهو على بينة كل هذه الأمور.

فإذا كانت العلامة الفردية تهدف في الأساس إلى تجسيد البصمة الشخصية لصاحب المنتج على منتوجه بغية تمييزه عن المنتوجات المشابهة ، فإن العلامة الجماعية تحمل رسالة من نوع آخر ، ذلك أنها توضح للمستهلك أن المنتج الحامل لها هو من صنع منتج ينتمي لجماعة معينة من المنتجين عبارة عن كتلة قانونية ، وأنه انضبط في إنتاجه وخضع لمقاييس ومعايير معينة موضوعة من طرف هاته الجماعة من المنتجين ، وبذلك تجسد علامة التصديق الجماعية حداً أدنى من الجودة في المنتوجات الحاملة لها وبذلك فهي تعتبر خير ضمان لقيمة وجودة المنتج .

وهذا لن يتأتى بإعمال نظام قانوني يحمي الملكية الفكرية لصاحب العلامة على حساب المستهلك ، ولن يحصل إلا من خلال تفعيل نظام قانوني خاص تخضع له علامات التصديق الجماعية التي تعد بحق باعتباره وسيلة إشهاد على الجودة العالية وخصائص ومميزات المنتج أو الخدمة ، ولعل ما يجسد هذا تلك الجهة المخول لها قانونا التصديق على المنتجات أو الخدمات ، هذا التصديق الذي ينبغي أن يكتسي طابع الإلزام وأن يصدر عن جهة ذات مصداقية وثقة عاليتين ومعترف بها على الصعيد الداخلي والعالمي .

الكلمات المفتاحية : علامة التصديق الجماعية ؛ حماية المستهلك ؛ وظائف العلامة ؛ الجودة ؛ معايير الإيزو ؛ التقييس وتوحيد المواصفات .

*Corresponding author, e-mail: a.adli@univ-djelfa.dz

Abstract :

An in-depth analysis of the concept of collective certification marks shows that the concern for the protection of consumer interests may be considered as the basis and pillar of legal protection through these marks. , And every service to the interests of the consumer to accept the consumption of the product and is aware of all these things.

If the individual mark is primarily intended to embody the personal imprint of the product owner on a product in order to distinguish it from similar products, the collective mark carries a message of another kind, as it indicates to the consumer that the product carrying it is the product of a particular group of producers, a legal block. And, that the discipline in the production and subject to certain standards and standards set by this group of producers, and thus the collective certification embodies a minimum quality in the products carrying them and thus is considered the best guarantor of the value and quality of the product.

This will not be achieved through the implementation of a legal system that protects the intellectual property of the trademark owner at the expense of the consumer. Legally authorized to certify products or services, which must be binding and must be issued by a body of high credibility and confidence and recognized at the domestic and global level.

key words : collective certification mark ; trademark; consumer protection; mark functions ; quality; ISO standards ; standardization and specifications .

مقدمة :

ترتبط العلامة ارتباطا وثيقا بالمستهلك ، وفي هذا يقول «Fred Ponner» : " يجب على علامتكم أن تصبح صديقا لعملائكم " « Il faut que votre marque devienne une amie de vos clients » ، وهذا يعني أن العلامة تسعى إلى اجتذاب العملاء وإغرائهم بتفضيلها على ما سواها من العلامات المنافسة عن طريق إتقان الصنع حتى تقترن العلامة في ذهن المستهلك بمعنى ضمان الجودة والإتقان¹. وإذا تأكدنا من أن العلامات الجماعية تهدف أساسا إلى تمييز منتجات أو خدمات عما يشابهها على غرار باقي العلامات الفردية ، ولا علاقة لها بضمان لجودة أو القيمة ، فإن الفقه المقارن جرى العمل على اعتبار علامة التصديق الجماعية تضمن حدا أدنى من الجودة رغم عدم التنصيص على ذلك صراحة في صلب القوانين المنظمة لهذا الموضوع².

فمن الشائع في أوروبا أن علامات التصديق الجماعية تتخذ شكل علامة خاصة تعرف بـ «Label» متى تعلق الأمر بمنتج فلاحي³، أو مرتبط بالصناعة الغذائية، ومن هذا المنظور نكون أمام علامة من نوع خاص تنشأ من طرف هيئة أو جمعية مهنية، ويضعها المنتجون الخاضعون لهذا النمط على منتجاتهم وخدماتهم قصد ضمان مصدر المنتج وشروط إنتاجه وتصنيعه وكذا قيمته المتميزة مقارنة مع منتجات مماثلة، والكل تحقيقاً لهدف أسمى هو حق المستهلك بالإحاطة بكل تفاصيل المنتج الذي يقبل على استهلاكه⁴.

إذ يفرض قانون حماية المستهلك أن تكون المنتجات والخدمات مطابقة للرغبة المشروعة للمستهلك، ولعل ضمان المطابقة يساهم بقدر وافر في مساعدة المستهلك على الإقدام على السوق مزودا بسلح مطابقة السلع والخدمات كاللزام يتم تحت راية التوحيد، وغاية التوحيد هي إعداد وثائق تتضمن حلولاً لمشاكل ذات طبيعة تقنية تكرر وقوعها، تسمى بالمعايير Les Normes، فوضع علامة تصديق جماعية على سلعة أو خدمة معينة يعني لدى الجمهور ضمان جودة السلعة أو الخدمة، ومن ثمة فإن المستهلك ينظر إلى العلامة التي تحملها السلعة قبل أن يقرر شراءها من عدمه، حيث أن علامة التصديق الجماعية تغني عن الفحص والبحث عن مدى الجودة، لأن شهرة وسمعة العلامة تعني الجودة أو توافر الصفات التي يريدها الجمهور، ناهيك عن استحالة تعين الجودة لما يتعلق الأمر بمنتجات عالية التقنية.

وطالما كان مؤشر جودة وقيمة المنتج هو أهم شيء يبحث عنه المستهلك، وتسعى إلى تحقيقه علامة التصديق الجماعية، فإن الأمر يتعلق بآليات هذا التصديق التي ستمكننا من ضمان حقيقي وفعلي لجودة المنتج. ولعل هذه الجودة المتوخاة هي تمثل في حقيقة الأمر الحماية المثلّية للمستهلك عند تحقق حدودها الدنيا التي تشكل القواعد المعيارية والمواصفات الموحدة التي تعطي الأمان المشروع المنتظر من عامة جمهور المستهلكين. وذلك من خلال مطابقة هذا المنتج لتلك المعايير المعدة المسبقة من قبل هيئات دولية تكتسي الصفة العالمية أحياناً كما في علامة التصديق الجماعية «الإيزو».

ولعل هذا ما فرضه ذلك الارتباط الفعلي بين تحقيق الجودة، وحماية المستهلك، ذلك أن مناط تحقيق الجودة مرتبط أساساً بحماية المستهلك بالدرجة الأولى، ومن باب أولى فإن التشريع لا بد أن ينتقل من الاختيار إلى الإلزام لضرورة استعمال علامات التصديق الجماعية تحقيقاً لغايتها الأساسية المتمثلة في الوصول بالمنتجات إلى الجودة المثلّية التي تحقق الحماية الأفضل للمستهلك، هذه الغاية التي لن تؤدي أكلها إلا إذا كنا نمتلك منظومة قانونية، وترسانة تشريعية موحدة، تؤكد على ضرورة الوصول بالمنتجات إلى درجة الإلزام في استخدامهم لعلامات التصديق الجماعية، والتي تخول للمستهلك أن يكون في رواق ممتاز، وفي موقع جيد لأجل الإحاطة والمطالبة بحقوقه التي يفرضها طابع الإلزام الذي تكتسيه هذه العلامات، التي كما سبق وأن وضعنا أنها تختلف عن العلامات الجماعية العادية وظيفاً، وغايةً.

وانطلاقاً مما سبق يمكن أن نطرح إشكالات عديدة يمكن إجمالها في الآتي:

- هل يمكن لعلامات التصديق الجماعية تحقيق جودة المنتجات باعتبارها مؤشرا لها وضامنة لها من خلال الدور الخاص المنوط بها في ظل مفهوم مرن معقد الجوانب للجودة وكيف تتحقق هذه الغاية؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال الخطوة التالية :

المبحث الأول : آليات تحقيق الوظيفة الأولى لعلامات التصديق الجماعية : ضمان الجودة .

المطلب الأول : مقومات الجودة من خلال مفاهيمها المتعددة .

المطلب الثاني: وظائف علامات التصديق الجماعية .

المطلب الثالث : تفعيل طرق الرقابة لأجل تحقيق الوظيفة التصديقية لعلامة التصديق الجماعية .

المبحث الثاني : دور نظام التقييس وتوحيد المواصفات العالمية «الإيزو» كمفردات ضرورة تحقيق الجودة .

المطلب الأول : المقاربة بين مفهوم التقييس وتوحيد المواصفات دوليا ووطنيا .

المطلب الثاني : دور المعايير والتقييس في حماية المستهلك .

الخاتمة .

المبحث الأول : آليات تحقيق الوظيفة الأولى لعلامات التصديق الجماعية : ضمان الجودة .

قبل الحديث عن تلك الوظائف التي تشترك فيها علامة التصديق الجماعية مع سائر العلامات ، ومن ثمة الكلام عن الوظيفة الأساسية التي أنشأ لأجل تحقيقها نظام علامات التصديق الجماعية ، وعن الآليات الرقابية التي أوجبها القانون لأجل الوصول إلى تجسيد هذه الوظيفة التصديقية التي ينفرد بها نظام هذه العلامات ، ويسير بها نحو طابع الإلزام بعد أن كانت العلامات بشكل عام تكتسي الطابع الاختياري ابتداءً ؛ لا بد من التعرف على حقيقة مفهوم الجودة من خلال الزوايا المتعددة التي تقاس بها ، لأجل تحديد مقوماتها وضبط مفهومها، ومن ثمة إمكانية تحقيق هذه الجودة من خلال تفعيل الآليات الرقابية والقانونية لأجل تحقيق وظائف علامة التصديق الجماعية .

المطلب الأول : مقومات الجودة من خلال مفاهيمها المتعددة .

الفرع الأول : مفهوم الجودة في الإسلام : ضرورة وغاية .

يميل الإنسان بفطرته السليمة إلى إقتناء كل ما هو طيب نافع ، وينفر عن كل ما هو خبيث ضار ، وقد وفر الإسلام للإنسان ما يتناسب وفطرته ، فأباح له الطيبات وحرم عليه الخبائث ، وإذ تعد الجودة والإتقان من أحد أهم المعاني التي دعا إليها الإسلام إلى تعزيزها في نفوس الناس وعمل على ترسيخها في حياتهم وواقعهم اليومي ، وذلك من خلال بيان الحكمة التي من أجلها خلق الإنسان واستخلف في الأرض ، وربط مصيره النهائي بجودة الأعمال التي قدمها في الدنيا ومدى إتقانها وتأثيرها على الناس والمجتمع من حوله فقال تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَلَئِنْ قُلْتُمْ إِنَّكُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾⁵ ، وقال أيضا: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ

لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَفُورُ^٦ ، وقد جاءت التوجيهات الإلهية مؤكدة على ترسيخ هذه القيم في شتى مناحي الحياة الإنسانية لتكون منهج حياة وأصول هدى تستقيم من خلالها حياة الإنسان ، من تلك التوجيهات : الأمر بالإحسان في كل شيء ، فقد ورد ذلك في مواضع عدة في القرآن الكريم تحدثت عن وجوب الإحسان في جوانب حياتية مختلفة ، إلا أن أشمل هذه الآيات ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ^٧﴾ ، وجاء التوجيه النبوي مؤكدا لما ورد في الآية الكريم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله كتب الإحسان على كل شيء » ، وظاهر الحديث يدل على وجوب الإحسان في كل شيء ، وقرينة الوجوب استعمال لفظة الكتابة ، ولأهمية الإحسان في تقويم الحياة الإنسانية كان السؤال عنه حاضرا في زيارة جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم لتعليم الأمة الإسلامية أهم شؤون دينهم ، فسأل عن الإسلام ، ثم الإيمان ، ثم الإحسان^٨ ، والإحسان مفهوم جامع يراد به خلوص العمل من كل شائبة معتمدة في نيته أو إتقان أدائه ، ولا ينصرف إلى العبادة بمعناها الخاص ، بل المعنى الشامل المتكامل الذي يحقق الاستخلاف وعمارة الأرض ، ومن الأساليب النبوية المشجعة على إتقان الأعمال بيان محبة الله إتقان الأعمال ، كيف لا والله تعالى خلق كل شيء فأحسن خلقه ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ^٩﴾ ، ولا شك أن محبة ستغشى صاحب العمل المتقن لحديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله عز وجل يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه » ، وفي الحديث توجيه للصانع الذي استعمله الله أن يعمل بما علمه الله عمل إتقان وإحسان يقصد به نفع خلق الله ، وذلك حسب ما تقتضيه أصول الصنعة^{١٠}.

الفرع الثاني : ضبط مفهوم الجودة .

لقد استأثر مفهوم إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management باهتمام واسع النطاق مكتسبا شعبية كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الياباني والعديد من الدول المتقدمة منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي ، كما حظي هذا المفهوم باهتمام واسع النطاق على الصعيد العالمي ولعب دورا كبيرا في تحسين الأداء المنظمي في جميع المنظمات الإنسانية الهادفة ، وعلى الرغم من أن العناصر الفكرية والفلسفية المكونة لهذا المفهوم مثل بناء فرق العمل واستخدام الخرائط الإحصائية قد تم استخدامها من قبل المنظمات لفترات طويلة ماضية ، إلا أن استخدام مثل هذه العناصر وعناصر أخرى كثيرة مماثلة مجتمعة مع بعضها البعض قد مهد الطريق أمام بلورة مفهوم الجودة الشاملة ، ولكي نفهم الجودة الشاملة ، يتوجب علينا أولا أن نكون ملمين بمفهوم الجودة والأبعاد التي تنطوي عليها ، إذ يعرف العملاء والزبائن الجودة بشكل واضح من خلال المواصفات ، والمعايير ، والمقاييس مما يعني أن الجودة قابلة للتعريف أو القياس ، على الرغم من أن هناك عددا قليلا منهم من يستطيع تحديد مفهوم الجودة ، إلا أن معظمهم يستطيعون التعرف عليها حال رؤيتها تماما ، مما يقودنا إلى نقطة مهمة وهي أن مفهوم الجودة يتحدد من خلال عين الرائي والزبائن هم من يتولى تحديد

مفهوم الجودة وبشكل مطلق¹¹.

وعلى هذا الأساس فللجودة معان كثيرة وقد يختلف مفهومها من شخص لآخر وليس بالضرورة أن تعني الأفضل أو الأحسن ، فالجودة بالنسبة للمصمم تتعلق بالتوصل إلى المواصفات الفنية التي تمكنه من تصنيع المنتج على نحو يؤدي معه الغرض المنشود منه وبأقل تكلفة ممكنة ، أما بالنسبة لمهندس الإنتاج فإن الجودة تعني عدد الوحدات غير المطابقة وحجم الشكاوى المقدمة من العملاء ، وبالنسبة للمفتش فإن الجودة تعني مقارنة الجودة الفعلية للمنتج مع المواصفات المحددة وتحديد مدى المطابقة ، بينما تعني بالنسبة للمستهلك الشكل النهائي للمنتج وسعره ومدى الثقة به أو المعولية عند الاستعمال¹². "Reliability

أما من زاوية اقتصادية فقد تم تعريف مصطلح الجودة بأنها أداء العمل حتى يتطابق مع المعايير التي يتوقعها العملاء (تعرف فريد سميث Fred smith) ، بينما عرفتها هيئة الخدمات العامة بأنها مطابقة وتلبية احتياجات الزبائن منذ أول مرة وفي كل مرة . بينما عرفت شركة بوينغ بأنها تزويد الزبائن ببضائع وخدمات تتعدى توقعاتهم واحتياجاتهم.

أما عن التعريف الذي يمكن اعتداده أقرب ما يكون إلى المفهوم القانوني للجودة ، فهو ما أكده كروسي على أن الجودة تكمن في قدرة السلعة أو الخدمة على مطابقة المواصفات Conformance to requirement وقد أعطى صورة مطلقة للنوعية هي : مطابقة المواصفات¹³. Quality definition : conformance to requirement

الفرع الثالث : مقومات وعناصر الجودة الأساسية .

لقد أصبحت الجودة إذن ضرورة واقعية ، فدواعي الجودة وإتقان العمل وإحكامه في عالم اليوم لا تكاد تحصى ، فالمنافسة الشديدة القائمة على أشدها بين مختلف المنتجين تجعل منها ضرورة ملحة حتى يتمكن المنتج من تحقيق أهدافه وغاياته تسويقا و جلبا للزبائن وتحقيقا للنجاح والتطور . وقد ساهمت الإنجازات العلمية والثورة الصناعية والتقنية في جعل الجودة بابا للتنافس وشعارا ومطلبا قويا في عالم المنتجات ، وامتدت ظلال الجودة من أبسط وأدق الأشياء إلى أعقدها وأشدها تطورا ، فقد شاع هذا المصطلح وصار يقوم على مقومات لا بد من تحققها حتى تُستوفي الجودة بهذا المعنى المقصود .

وقد استقر الرأي حول ضرورة توافر عناصر أربعة في أي منتج للقول بأنه ذو جودة عالية ، وهذه العناصر تعرف في فرنسا بحروف السين الأربعة (Les quatres S) وهي :

- شرط الصحة (Santé)، أي يكون المنتج صحيا ومفيدا لجسم المستهلك وله فيه فوائد شتى .
- شرط السلامة (Sécurité)، وهو أن يكون المنتج سليما وخاليا من كل ما من شأنه الإضرار بالمستهلك .
- شرط تلبية ذوق المستهلك (Satisfaction)، أي أن يكون المنتج محققا لرغبة تذوق جيدة لدى المستهلك .
- شرط سهولة الاستعمال (Service)، أي أن يقدم المنتج في حلة سهلة للاستعمال بالنسبة للمستهلك¹⁴.
- فضلا عن مفهوم جديد وحديث نسبيا هو ما يسمى بالعلامة البيئية إذ تعد صورة خاصة من العلامة

الجماعية كما تعد الرابط بين نظام العلامات و التنمية المستدامة. والتي تم تعريفها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي على أنها «سمة لتعرف ولتبصير المستهلكين وبالتالي ترويج للسلع الاستهلاكية التي تم التحقق من أنها الأفضل بيئياً من المنتجات المناظرة لها وظيفياً وتنافسياً» وبعبارة أخرى فإن العلامة البيئية هي سمة تحمل سلسلة من المواصفات القياسية ، تمنح معلومات عن المنتج أو الخدمة ، وتعد علامة ISO 1400 من أشهر العلامات البيئية¹⁵.

وتصدر هذه العلامة عن طريق :

أ- منظمات أو مؤسسات متخصصة بالتقييس تحدد لها المعايير التي يكون أعمالها محل مراقبة من خلال شهادة مطابقة أو المراجعة البيئية ، والتي تمنح لأفضل المنتجات والخدمات التي تحترم البيئة طوال دورة حياتها.

ب- قيام المنتج نفسه بإعلان سلعته كسلعة بيئية.

أ - قيام المنتج أو القطاع الصناعي بوضع فئات معلومات تغطي الجوانب البيئية ، ولكن خلافا لما سبق فإن هذا النوع من العلامات لا يحكم على المنتجات ، بل يترك المهمة إلى المستهلكين ، لذلك لا يتطلب هذا النوع سوى الإفصاح عن المعلومات حيث لا يشترط مقياس محدد يجب أن يستوفي من أجل التأهيل لهذا النوع من العلامات ، وتهدف العلامات البيئية إلى:

- حماية البيئة وتشجيع التنمية المستدامة والحد من الاستهلاك غير العقلاني للمواد الطبيعية.
- نشر الوعي بين المستهلكين فيما يتعلق بالآثار البيئية لكل منتج أو سلعة يستخدمونها.
- تحفيز المنتج أو المستورد لخفض الآثار البيئية السلبية للمنتجات.
- تحسين المواصفات البيئية للسلع وفي نفس الوقت تشجيع الابتكارات ذات المردود والتميز البيئي.
- منح المنتجين ميزة تنافسية.

وفي الأخير يمكن القول أنّ العلامة البيئية تعد وسيلة أو أداة من أدوات حماية البيئة وفي نفس الوقت وسيلة لترويج مفهوم الاستدامة في الإنتاج وفي أنماط الاستهلاك* ، وشرطا معياريا لتحقيق الجودة البيئية في المنتج إن صلح التعبير ، بتوافره تتحقق أحد مقومات الجودة التي لا غنى عن المستهلك عنها .

المطلب الثاني : وظائف علامات التصديق الجماعية .

علامات التصديق الجماعية هي علامة لها غايات تشترك فيها مع باقي أنواع العلامات العادية ، كما أنها تستأثر بوظيفة تصديقية لا نجدها في الأهداف المسطرة للعلامات العادية ، وهذا ما يجعلها تتراوح بين حماية صاحب العلامة لمنتجاته الذي يرقى إلى جودة مثالية تجسد صورة العلامة والتي يراهن عليها مالكيها ، وبين حماية المستهلك من خلال الشروط والمعايير والمواصفات التي ينبغي استكمالها للحصول عليها ، والتي هدفها الوصول إلى منتج ذو جودة يؤثّر بها المستهلك عما سواها ، ولا يرغب في أقل منها ، باعتبارها تمثل الحد الأدنى وبوصفها على الأقل تحقق خلوها من أي عيب إذا ما اعتبرنا أن الجودة في أقل معانيها يصلح لها هذا المفهوم بشقه السالب .

الفرع الأول : الوظائف العامة لعلامة التصديق الجماعية كأداة تمييز وترويج ومنافسة .

تتمثل الوظيفة الأساسية للعلامة في تلك الوظيفة القانونية المتمثلة في تمييز منتجات أو سلع أو خدمات صاحب العلامة عن مثيلاتها المنافسة لها في السوق ، فالعلامة قد تصورت في البداية كأداة لتعيين المنتج أو السلعة أو الخدمة من أجل إعطائها شارة مميزة تبين مصدرها ومستوى جودتها ، فتستطيع أن تنفرد بهوية خاصة بها تميزها عن مثيلاتها المماثلة لها في السوق ، فوظيفتها على هذا الصعيد وظيفة قانونية تتمثل في إعطاء المنتج أو السلعة أو الخدمة هوية يعترف لها القانون بها ، فتصبح حكرا عليها ، يُمنع على المنافسين استعمالها أو تقليدها ، فتعين العلامة صاحبها على فرض ذاتيته وخصوصيته داخل السوق وتُتيح له استثمار المجهود الذي يبذله ، ومن ثمة كانت أداة لضمان حقوق المنتج على منتجاته والمُسوق على السلع التي يسوقها ، ومقدم الخدمة على الخدمة التي يقدمها .

هذا من جهة كما تعد العلامة أداة أساسية للتسويق والإشهار لا يمكن أن يُستغنى عنها في رسم الاستراتيجية التسويقية التي تسمح بالتعريف بسلع أو خدمات ، والترويج لها ، مكرسةً بذلك ولأى الزبون ، فلا يمكن تصور قيام أية سياسة تسويقية مهما كانت وسائلها بدون الاعتماد على العلامة كدعامة لتعيين المنتج أو السلعة أو الخدمة المعنية بها ، فالعلامة تعد شريكا أساسيا للوصول إلى تحقيق نجاح لها ، ولرسم سياسة تسويق فعالة تمكن من ترسيخ العلامة في أذهان الناس وربط اختياراتهم بعامل جذب يرتبط بتلك العلامة ، يتطلب استثمارات مالية ضخمة ، مما يعطي في النهاية للعلامة قيمة اقتصادية أكيدة من خلال السمعة التي تتمتع بها العلامة ، ومدى شهرتها ، طالما تمكنت من توجيه اختيارات المستهلكين ضمن ما هو معروض في السوق ، وهذا ما جعل التصرفات القانونية الواقعة على العلامة تشهد في العقود الأخيرة تنوعا وغنى كبيرا ، حيث تجاوزت التقنية العقدية المعهودة المتمثلة في التراخيص ، تستهدف تحويل الحق في استغلال العلامة وفق تصورات قانونية جديدة ، على رأسها عقد الامتياز (La franchise) الذي يقوم على استغلال علامة ما بما يرتبط بها من معالم مميزة أخرى ذات مقدرة على ربط اختيارات الزبائن بمنتج أو سلعة أو خدمة معينة .¹⁷

وفضلا عن هذا فإنه الدور الأقدم للعلامة وفي ذات الوقت السبب الرئيسي وراء ظهور العلامة التجارية تاريخيا هو الحاجة إلى تمييز المنتجات من مثيلاتها في السوق¹⁸ ، وذلك من أجل ربطها بمصدرها الأصلي ، منعا لاختلاطها بما يماثلها من منتجات المنافسين ، فإن هذا ما جعل منها أداة أساسية للمنافسة المشروعة ، وبها يتم أيضا قطع الطريق على من يقوم باستغلال شهرة الغير من خلال الانتفاع بشارات مشابهة على سلع أو خدمات متشابهة أو أقل جودة ، ولعل اضطلاع العلامة بهذه الوظيفة هو ما جعل التشريع يلتفت إليها ويعمل على تنظيمها لما في ذلك من تنظيم للعلاقات بين المتنافسين ،¹⁹ وقد أقر لها القانون حماية خاصة مؤداها إقرار حق استثنائي لصاحبها عليها ، يمنع منافسيه من استعمالها ، فيتمكن صاحب العلامة من احتلال موقع له بين منافسيه ، يحميه القانون من التجاوزات التي تفضي إليها حرية المنافسة .²⁰

الفرع الثاني : وظيفة علامة التصديق الجماعية كأداة لحماية المستهلك .

لقد تطورت وظيفة العلامة نتيجة للتغيرات الاقتصادية وقيام الانتاج الكثير ، فلم تعد وظيفتها قاصرة على الدلالة على مصدر المنتجات -الذي لم يعد مهما بالنسبة للمستهلك -، بل أصبحت رمزا لصفات وخصائص المنتجات ودرجة جودتها ، فوجود علامة التصديق الجماعية يوحي بالثقة وضمان الجودة للمستهلك ، فهي تمثل الرمز الموضوعي للثقة التي نشأت في سلعة معينة ، وقائدا نحو حسن الظن بها ، حيث تستمد هذه العلامة قوتها من جودة المنتجات التي ترمز إليها فهي تدل على الجودة والإتقان والتنوعية وطريقة التحضير لتلك السلع والمنتجات التي ترمز إليها ، وهي بذلك تعد اللسان المعبر عن ضمان جودة المنتجات ، فيكون المستهلك في مأمن عند اختياره لتلك العلامة ، إذ يقصد بذلك تلك الجودة التي عهدها في المنتج²¹.

فهي تسهل توجيه اختيار المستهلك من حيث أن هذا الأخير أمام منتجات أو سلع أو خدمات متماثلة من مصادر مختلفة يكون بإمكانه توجيه اختياره بناء على ما يعرفه عن كل علامة ، فتمكنه هذه الأخيرة من ربط المنتج بمصدره ، وبالتالي ممارسة حقه الطبيعي في الاختيار عن بينة وإدراك ،²² من هنا فإنه عندما يسعى صاحب العلامة إلى حماية حقه عليها عن طريق ممارسة دعوى التزييف* (التقليد) ضد من يعتدي عليها عن طريق تزييفها أو تقليدها ، فإنه يحمي بصورة غير مباشرة المستهلكين الذين تم تضليلهم من قبل المزيف ، والذين كانوا هم كذلك ضحايا الاضطراب الذي حصل نتيجة ذلك في السوق ، وإذا كانت العلامة تقوم بهذا الدور فإن هذه الأهمية تعاضم في المجالات التي يتعسر فيها على المستهلك استكشاف مكونات المنتج عندما يتعلق الأمر بمنتجات ذات تقنيات معقدة ، هذا وإن كان من الناحية العملية غالبا ما تعكس العلامة في أذهان المستهلكين مستوى جودة المنتج الذي تعينه ، فإنها من الناحية القانونية لا تشكل ضمانا لتلك الجودة . ولعل السبب في ذلك أن المستهلك كان يتمثل العلامة كأداة لتعيين مصدر المنتج ، يتم بواسطتها التعرف على صانعه الذي من خلاله يستخلص مستوى جودته ، غير أن التعقيدات التي عرفها نظام العلامات عمليا عطل هذه الإمكانية إلى حد ما ، فالعلامات أصبحت كثيرا ما تمتلكها شركات استثمارية كبرى -Holding- - تخول حق استغلال علاماتها للفروع أو للغير على نحو لم يعد من الممكن معه بالنسبة للمستهلك أن يحدد مصدر المنتج²⁴.

والشيء الأكيد أن حماية مصلحة المستهلك إذا أضحت من الثوابت والأسس التي تنطلق منها كل التشريعات ، فإن الاختلاف يظل قائما بين العلامات الجماعية وعلامات التصديق الجماعية من حيث الزاوية التي تنظر منها لحماية المستهلك ، كما أن من شأن قراءة متأنية للمقتضيات القانونية الحاكمة لهذه العلامات توضيح أن المشرع فرض صرامة كبيرة على أصحابها باعتبارها حق من حقوق الملكية الصناعية لا نجد لها صدى في باقي العلامات العادية .

وإذا كانت غاية العلامة الجماعية ضمان دقة وصحة البيانات المنقولة على المنتج حماية للمستهلك علاوة على تشجيع القطاعات الانتاجية التي تنشط فيها الجماعة المستعملة لتلك العلامة ، فإن علامات التصديق

الجماعية تقدم بيانات أكثر دقة وشمولية للمستهلك من بينها علامات مرتبطة بمكونات وعناصر المنتج ثم خاصياته ومميزاته وكذا مصدر إنتاجه أو صنعه وقيمته وجودته الفعلية وهذا هو الأهم²⁵.

المطلب الثالث : تفعيل طرق الرقابة لأجل تحقيق الوظيفة التصديقية لعلامات التصديق الجماعية .

إن من مهام أجهزة الرقابة (سلطات واختصاصات) القيام بالتحريات حول أي منتج معروض للاستهلاك ، و أخذ عينة أو عينات لإجراء التحاليل والتأكد من مطابقتها ، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الرقابة بأنها خضوع شيء معين لرقابة هيئة أو جهاز يحدده القانون وذلك للقيام بالتحري عن الحقائق المحددة قانونا ، ويمكن تقسيمها إلى رقابة إجبارية وأخرى إختيارية .

أما الرقابة الإجبارية فهي تلك المفروضة على المحترف في إخضاع المنتج إلى رقابة إجبارية قبل عرضه للبيع للتأكد من مدى مطابقته للمواصفات والمقاييس المحددة قانونا²⁶.

فالخاصية الأساسية التي تميز موضوع هذه العلامات هي وجود مراقبة سابقة تأتي هذه الرقابة السابقة المفروضة على المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي كالمنتجات الاستهلاكية ذات الطابع السام أو التي تشكل خطرا من نوع خاص والتي تخضع للإلزامية إيداع صيغتها الكاملة في مراكز مكافحة التسمم التابعة لوزارة الصحة قبل إنتاجها أو تصنيعها ، مثل مواد غسل الأواني ومواد الغسيل والكبريت وعجينة التشكيل للأطفال ومصاصات الرضع ، وغيرها من المنتجات التي تتطلب تسليم رخصة قبلية للصنع من الجهة المختصة لاستظهارها عند كل عملية مراقبة²⁷.

وأخرى لاحقة مواكبة لها تصب جميعها في اتجاه ضمان جودة معينة للمنتج المسوق تحتها ، والمراقبة السابقة أو القبليّة تمارس بشكل صارم قبل تسليم شهادة التصديق ، ويكون موضوعها الآلات والتجهيزات التي سوف تستعمل في إنتاج وصنع المنتج المعني بها ، ذلك أن عدة تجارب واختبارات تقوم بها الجهة المخولة لها قانونا بالمراقبة على كل وسائل الانتاج تلك ، ثم تأتي في مرحلة أخرى مراقبة لاحقة عن تسليم ومنح شهادة التصديق ، تهدف إلى الحفاظ على سمعة وهيبة الجهة المانحة للتصديق أمام الجمهور . ويقوم بالمراقبة اللاحقة المنتج نفسه عن طريق الرقابة الذاتية ، حيث يلزم بتدوين نتائج مراقبته في سجلات معدة لهذا الغرض ، وفي شق ثان تقوم الجهة الجماعية المستفيدة من هذه العلامة الجماعية بممارسة مراقبة دقيقة عن طريق أجهزتها التفشيشية التي يبقى من حقها القيام بزيارات مباغطة للتأكد من سلامة وصحة البيانات المدونة في سجلات المراقبة الذاتية للمنتج وكذا الحصول على عينات من المنتج وإخضاعه لمراقبة وتحليل تقنيين ومعرفة درجة جوته وقيمتة الفعلية . فإذا أثبتت المراقبة السابقة أن المنتج وبالنظر إلى إمكانياته المالية والتقنية والبشرية لا يمكنه احترام شروط الجودة المتفق عليها فإنه يحرم من رخصة استعمال علامة التصديق الجماعية على منتجاته ، أما إذا أثبتت المراقبة اللاحقة هذا الخل ، فإن العقوبات التي يمكن أن يتعرض لها المنتج المستفيد من ذلك الترخيص تتأرجح بين الإنذار والسحب المؤقت أو النهائي للترخيص²⁸.

بينما تعرف الرقابة الاختيارية بأنها تلك الرقابة التي يقوم بها المحترف باختياره أو بطلب منه وذلك حتى يضمن ثقة إضافية لمنتجاته كعرض المنتج لرقابة مختبر شهير أو هيئة عالمية تمنح شهادة أو علامة متميزة بالجودة ، ولضمان نوعية ثابتة في منتجاته²⁹.

وإذا كانت الرقابة اللاحقة هي تلك الرقابة التي تخضع لها المنتجات والخدمات عند عرضها وقبل إقتنائها من المستهلك لأجل البحث في مدى توفر المقاييس والمواصفات في المنتج للتأكد من استمرار الجودة وثبات النوعية في المنتج فهي بذلك تحقق فرض استمرار الرقابة والإشراف للتأكد من الالتزام بالجودة المفروضة في كل منتج أو خدمة معروضين للاستهلاك ، وتكون الرقابة لاحقة بفرض علامة معينة على المنتج تميزه عن المنتجات الأخرى أو وسم يحمل البيانات الضرورية التي تهتم المستهلك لإحاطته بمميزاتها وبالرقابة اللاحقة عليها . وهي الرقابة التي تتيح للمقني الاطلاع على المنتج أو الخدمة قبل اتخاذ القرار باقتنائها³⁰.

المبحث الثاني : دور نظام التقييس وتوحيد المواصفات العالمية «الإيزو» كمفردات ضرورة تحقيق الجودة .
لا ريب أن نظام التقييس والمعايرة في القطاعات الصناعية أو الخدمية لا يمكن تحديد معالمه بدقة بمنأى عن ذلك البعد الدولي الذي يطبعه ، ولما كان هذا النظام شرطاً أساسياً حتى تتلاءم وتتطابق المنتجات الوطنية مع مثيلاتها الدولية ، كان لزاماً أن تتوحد المواصفات المقررة على الصعيدين الداخلي والدولي على حد سواء ، وحين يتوفر ذلك الانسجام والنسق سيكون من الممكن أن يوافق الجميع على المواصفات والمعايير التي تطبق عليه ، وتسهل عملية اختيار المواد وأنواعها المختلفة ويكون هذا النظام قابلاً للتطبيق على صانعي المنتجات ومقدمي الخدمات ، في كل أنحاء المعمورة ، وعلى حد سواء ، وذلك حتى يتولد لدى المستهلك الاطمئنان والثقة في المنتجات والخدمات التي تطابق وتنسجم مع المواصفات والمعايير العالمية .

المطلب الأول : المقاربة بين مفهوم التقييس وتوحيد المواصفات دولياً ووطنياً .

من الثابت أن الأمن الغذائي وضمان شروط الصحة والسلامة في المنتجات هي آلية مغيبة في كثير من الأحيان في نظامنا الإنتاجي بالرغم من أهميتها البالغة في تطوير القدرات الانتاجية خاصة في ظل مناطق التبادل الحر مع المجموعة الأوروبية على وجه خاص مما يترتب عه بالضرورة تكييف وانسجام سياسة تدبير الجودة الوطنية مع مثيلاتها الغربية .

كما أن الاهتمام بجودة المنتجات والخدمات هي عملية رائجة وقديمة في الدول المتقدمة ، فقد استرسل حث وتأکید المنظمة العالمية للتجارة على ضرورة احترام مقتضيات القوانين والضوابط المتعلقة بجودة وسلامة الأغذية مثلاً والمتضمنة في المرجع العالمي المعروف بـ (Codex Alimentarius) ،

ثم اجتمعت من جهة أخرى سنة 1926 حوالي 22 دولة وشكلت فيدرالية للجنة الوطنية لتوحيد المواصفات تسمى بـ «إيزا» أي الجمعيات الدولية لتحديد المواصفات (International Standardizing Associations) ، وفي سنة 1947 تم تعويض هذه الفيدرالية بالمنظمة العالمية لتوحيد المواصفات والمعايير المشهورة باسم « الإيزو

» ³¹⁾ International Standards Organization، وكل دولة ممثلة في هذه المنظمة من طرف أحد معاهدها أو إداراتها المتخصصة في توحيد المواصفات ، وتلتزم بمراعاة القواعد التي تضعها الإيزو بخصوص مجموع المواصفات الوطنية ، كما تسعى إلى السير قدماً بتوحيد المواصفات على المستوى العالمي وتنشر لهذا الغرض المواصفات الدولية تسميها «مواصفات إيزو» *، والتي تهدف إلى المقاربة بين المواصفات الوطنية لكل الدول الأعضاء ، وتوجد حالياً أكثر من 13544 مواصفة تقنية دولية تحدد الخصائص والميزات التقنية اللازم توافرها في العديد من المنتجات ، وتعد هذه المواصفات بمثابة القيد على حرية المنتج ، كما أن تشتت هذه المقاييس والمعايير في كل بلد دفع بالمنظمة العالمية للتجارة إلى ضرورة إحترامها والاعتماد عليها وجعلها كأساس في وضع المواصفات والمعايير الوطنية الداخلية.³³

وإذا ما بحثنا لغويا في الأصل اللغوي للاصطلاح المعتمد الذي يجمع هذه المواصفات والمعايير ، فإننا نجد أن كلمة «إيزو» ISO عبارة عن اختصار مشتق من الكلمة اليونانية إيزوس (ISOSS) و التي تعني التساوي (Equal)، وهي تعني أن الإيزو تعني وجود مواصفات قياسية من جهة وتعني إنتاج وحدات متماثلة تكون مطابقة لهذه المواصفات القياسية من جهة ، وهذا هو المعنى المقصود.³⁴

أما إذا أردنا تعريف التقييس من الناحية الاقتصادية والفنية فإنه يمكن تعريف التقييس أو المعايير بأنه الأسلوب الذي يحقق وضع المواصفات القياسية التي تحدد بموجبها الخصائص الفنية والإدارية كوحدات القياس والمصطلحات الفنية والرموز وطرق الاختبار... إلخ ، وذلك من أجل تحقيق المنفعة للمنتجين مع مراعاة متطلبات المستهلكين.³⁵

كما يقصد بالتقييس النشاط الخاص المتعلق بوضع أحكام ذات استعمال موحد ومتكرر في مواجهة مشاكل حقيقية اجتماعية الغرض منها الدرجة المثلى من التنظيم في إطار معين . وقد حدد القانون رقم 09/03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش المتطلبات الخاصة التي يجب إحترامها وهي مجموع الخصائص التقنية للمنتج المرتبطة بصحة وسلامة المستهلك ونزاهة المبادلات التي يحددها التنظيم ، كما اشترطت سلامة المنتوجات وحددت المقصود بها من خلال غياب كلي أو وجود جزئي ، وفي مستويات مقبولة وبدون خطر ، في مادة غذائية ملوثات أو مواد مغشوشة أو سموم طبيعية أو أية مادة أخرى بإمكانها جعل المنتوج مضرا بالصحة بصورة حادة أو مزمنة .

وهي تمثل الخصائص التقنية والقياسية الواجب توافرها في المنتوج أو الخدمة وكذلك الاعتراف بواسطة شهادة المطابقة للمواصفات والخصائص التقنية وصنف المواصفات والمقاييس في الجزائر³⁶ ؛ وتهدف المقاييس والمواصفات إلى ضمان نوعية وجودة ثابتة للمستهلك وقد فرض المشرع الجزائري أن تكون المواصفات والمقاييس الجزائرية مطابقة للمعايير الدولية وهذا حرصا منه على تطوير أداء المؤسسات الجزائرية ونوعية منتجاتها من خلال مطابقتها مع المقاييس المواصفات الدولية.³⁷ وهو ما جاء به عنوان الفصل الثالث : إلزامية مطابقة

المنتجات الذي فرض على كل متدخل إجراء ، رقابة مطابقة المنتج قبل عرضه للاستهلاك طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول.

أما في القانون الأم للتقييس (القانون رقم 04/04)³⁸ فقد عرفت المادة 02 منه التقييس على أنه : «النشاط الخاص المتعلق بوضع أحكام ذات استعمال موحد ومتكرر في مواجهة مشاكل حقيقية أو محتملة يكون الغرض منها تحقيق الدرجة المثلى من التنظيم في إطار معين . ويقدم وثائق مرجعية تحتوي على حلول لمشاكل تقنية وتجارية تخص المنتجات والسلع والخدمات التي تطرح بصفة متكررة في العلاقات بين الشركاء الاقتصاديين والعلميين والتقنيين والاجتماعيين».

وعرف ذات القانون المواصفة على أنها وثيقة غير إلزامية توافق عليها هيئة تقييس معترف بها ، تقدم من أجل الاستخدام العام المتكرر ، القواعد والإشارات ، أو الخصائص المتضمنة الشروط في مجال التغليف والسمات المميزة أو اللصقات لمنتج أو عملية أو طريقة إنتاج معينة .

كما يصطلح على المقاييس القانونية ما يقصد بها من أعمال تقنية والتي تحتوي عليها المنتجات والخدمات بما يميزها عن غيرها ، وما لها من خصائص ومواصفات تقنية ، وهي تشتمل على :

1/ الخصائص التقنية : ويقصد بها الوثيقة التي تحدد الخصائص التقنية المطلوبة في المنتج كمستوى الجودة والمهارة والأمن والأبعاد والاختبار وطرق الاختبار والتغليف ونظام العلامات والبطاقات ، وتعتمد الوثيقة التقنية على إعداد ملف تقني يحدد على الخصوص طبيعة المنتج وجهاز الإنتاج أو سياق النشاط ودفع الجودة وإجراءات العمل يودع لدى اللجنة التقنية القطاعية المعنية بدراسة الطلب للتحقيق في الميدان من المعلومات المقدمة على ضوء الوثائق وبما يتطابق وأسس دلائل مفهوم «تج إيزو 8402» (تقييس الإنتاج الجزائري) وهو نظام جزائري يفرض مواصفات خاصة بالمنتجات تلزم به المؤسسات الجزائرية بهدف إلى حماية صحة المستهلك والبيئة³⁹ . لإعداد خلاصة وترسل الملف المتعلق بطلب الاعتماد إلى المجلس الجزائري للاعتماد⁴⁰ الذي يرسله⁴¹ بدوره إلى الوزير المكلف بالتقييس مرفقا بخلاصاته وآرائه المسببة قانونا ويسجل الاعتماد الذي يمنح للطالب لدى الوزارة المكلفة بالتقييس معيناً برقم تسجيل ومدة صلاحية يظهران جليا على شهادة الاعتماد .

2/ المواصفات القياسية : ويقصد بها الخصائص التقنية أو أية وثيقة أخرى وضعت في متناول الجمهور تم إعدادها بتعاون الأطراف المعنية وبتوافق منها وهي مبنية على النتائج المشتركة الناجمة عن العلم والتكنولوجيا والخبرة تهدف إلى توفير المصلحة العليا للأمة في مجملها ويكون مصادقا عليها من قبل هيئة معترف بها⁴² .

3/ الإشهاد على المطابقة : العملية التي يعترف بها بواسطة شهادة المطابقة أو علامة المطابقة بأن منتوجا ما يكون مطابقا للمواصفات أو الخصائص التقنية كما هي محددة في هذا القانون وهذا ما نصت عليه المادة 2 من القانون المتعلق بالتقييس . كما أن الإشهاد على المطابقة يهدف إلى إثبات جودة المواد المنتجة محليا أو المستوردة ومطابقتها للمقاييس المعتمدة والمواصفات القانونية والتنظيمية ، وقد يحدد الإشهاد على المطابقة جودة المواد

المنتجة محليا أو المستوردة.⁴³

وعلى هذا الأساس فإن للتقييس ثلاث أسس هي :

التبسيط : ويقصد به إختصار عدد نماذج المنتجات عن طريق استبعاد النماذج الزائدة أو استحداث نموذج ليحل محل نموذجين أو أكثر ودون الإخلال بحاجات المجتمع أو برغبات المستهلك .

التوصيف : وهو البيان الموجز لمجموعة تلك المتطلبات التي ينبغي تحقيقها في منتج أو مادة عملية مع إيضاح الطريقة التي يمكن بها التحقق من إستيفاء هذه المتطلبات .

التوحيد : ويقصد به توحيد مواصفتين أو أكثر في مواصفة واحدة حتى يمكن للمنتجات أن تكون قابلة للتبادل عند الاستخدام .

ويشكل نظام التقييس المتكامل البنية التحتية لبناء صناعة ناجحة وتجارة رائجة ، ولا يوجد بلد صناعي متقدم دون نظام فعال للتقييس المتكامل .

وتشكل في الأخير شهادة المطابقة Conformity Certificate تلك العلامة التجارية التي تملكها عادة هيئة حكومية عادة تتمثل في الهيئة الوطنية للمواصفات ويقوم المنتج أو المصنع بوضع العلامة على منتجاته بترخيص من الهيئة للدلالة على مطابقة هذه المنتجات والمواصفات ، وتهدف شهادة المطابقة إلى رفع مستوى الجودة للمنتج وحماية المستهلك وتسهيل التبادل التجاري.⁴⁴

أما المواصفات «Specifications» فهي عبارة عن عرض موجز لمجموعة متطلبات يجب أن تحققها عملية إنتاجية أو مادة أو سلعة مع الإشارة إلى الطريقة التي يمكن بواسطتها تحديد مطابقتها للمتطلبات ، فالمواصفات هي التي تحدد خواص الخامات والمواد قبل التصنيع وأثناء مراحلها المختلفة ، وتقسم المواصفات من حيث عملية مراقبتها إلى مواصفات إلزامية ومواصفات اختيارية ، وتطبق المواصفات الإلزامية وتُنشر في الدول النامية ، بينما تترك المواصفات الاختيارية لحرية الاتفاق على الالتزام بها بين المنتج والبائع وتنتشر هذه المواصفات في الدول المتقدمة صناعيا حيث أن لديها وعيا قياسيا متقدما ، وفي حالة التصدير لمنتجات لا بد للمنتج من التقيد بهذه المواصفات والشروط التي تتطلبها الأسواق التصديرية والدول المستوردة وذلك حتى تضمن دخول سلعته تلك الدول.⁴⁵

وفي هذا السياق ينص القانون 04/04 المتعلق بالتقييس في مادته الخامسة على أنه : « لا تعد اللوائح الفنية والمواصفات الوطنية ، ولا تعتمد ولا تطبق بهدف و / أو بغرض إحداث عوائق غير ضرورية للتجارة » ، وتشير المادة 06 من نفس القانون أنه « عندما تكون المواصفات الدولية ذات الصلة متوفرة ، أو عندما يكون إنجازها وشيكا ، فإنها تستخدم كأساس للوائح الفنية والمواصفات الوطنية ، إلا في الحالة التي تكون فيها هذه المواصفات الدولية غير مجدية ، أو غير مناسبة لتحقيق الأهداف المشروعة والمنشودة ، لا سيما بسبب مستوى حماية غير كافية ، أو بسبب عوامل مناخية أو جغرافية أساسية أو مشاكل تكنولوجية أساسية . »

المطلب الثاني : دور المعايير والتقييس في حماية المستهلك .

لطالما كان العقل البشري مستمرا في البحث والتجربة للوصول إلى حياة أفضل وأسهل ، ليس بعيدا عما يمتلكه العالم اليوم من صراع اقتصادي مادي يتمثل في المنافسة للفوز بالأسواق الدولية للمنتجات والخدمات ، ومن المؤكد أن البقاء والصمود والاستمرار سيكون من نصيب من يقدم منتوجاً أجود ، فالجودة هي الغاية التي تسعى إلى الظفر بها هذه الشركات ، ولعل وجود التقييس والمعايير في القطاعات الصناعية أو الخدمية يعد شرطاً أساسياً في حالة تطابق معظم المنتجات أو الخدمات مع المواصفات المقررة ، وهذا ينتج عن الموافقة الإجمالية للموردين والمستهلكين ، حيث يوافق الجميع على المواصفات والمعايير التي تطبق عليه عملية اختيار المواد وأنواعها المختلفة وتطبق كذلك على صانعي المنتجات ومقدمي الخدمات ، والقصد منها هو تسهيل الحركة التجارية وتسهيل استعمال التقنية الحديثة أو نقلها من بلد إلى آخر من خلال تعزيز جودة المنتج والوثوق به بالسعر المعقول ، تحسين عوامل الصحة العامة والسلامة والحماية البيئية الملائمة والانسجام في عمليات المواد والخدمات ، التبسيط للاستعمالات المحسنة ، تخفيض عدد نماذج الإنتاج ، فيتولد لدى جمهور المستهلكين الثقة كل الثقة في المنتجات والخدمات التي تطابق وتنسجم مع المواصفات والمعايير العالمية ، ويتم تأكيد هذا التطابق يمكن الحصول عليه بواسطة إعلان ذلك من قبل المصنع أو بواسطة التدقيق والمراجعة الخارجية من قبل جهات مستقلة .⁴⁶

فالهدف من الإيزو هو وضع نظام إداري وقائي محدد لمنع حالات عدم المطابقة يشتمل على جميع الشروط والضوابط التي يجب توافرها في المنشآت لضمان جودة وكفاءة الأداء للأنشطة والعمليات المؤثرة على جودة المنتج أو الخدمة مما ينتج عنه في النهاية خدمة أو منتج وفق المتطلبات المحددة ، وفي الحقيقة تعتبر شهادة الإيزو وسيلة منهجية العمل وضبطه وتطويره والتقليل من المعيب والحد من تكلفة الإنتاج وبالتالي تحقيق الجودة الشاملة* التي تهدف أساساً لإرضاء المستهلك .⁴⁸

ذلك أن الاقتصاد العالمي يركز اليوم على المستهلك بل إن غاية كافة الاستراتيجيات والاصلاحات العميقة التي تقوم بها دول العالم مجتمعة للنهوض والارتقاء به وبالتالي تتجه هذه النظم نحو حماية المستهلك وترغيبه في الحصول على المنتج الجيد والخدمة الجيدة وبالسعر المناسب والمعقول واللائق وفي الوقت المناسب . وتعد العلامة وسيلة المستهلك في التعبير عن صفات المنتجات والبضائع التي تميزها سواء من حيث النوع أو المرتبة أو الضمان أو طريقة التحضير ، ويقصد بالنوع مجموع خصائص المنتجات أو البضائع التي تمتاز بها عن خصائص منتجات وبضائع أخرى مماثلة أو مشابهة ، أما المرتبة فيقصد بها درجة الجودة والالتقان للمنتجات بينما يقصد بالضمان تعهد الصانع أو التاجر بصلاحية المنتجات ببيان للعناصر الداخلة في تركيبها .

ومن ثمة تستمد العلامة قوتها من جودة المنتجات التي ترمز إليها فهي تدل على الجودة والالتقان والنوعية وطريقة التحضير لتلك السلع والمنتجات والخدمات التي ترمز إليها ،

فهي بذلك تعد اللسان المعبر عن ضمان جودة المنتجات أو الخدمات التي تحملها للجمهور ، وتعتبر تلك الخاصية هامة في تكوين الأثر النفسي في جمهور المستهلكين ، وإن كانت تلك الصفة غير ملازمة للعلامة من الناحية القانونية إلا أنها ذات تأثير قوي في نفوس المستهلكين الذين اعتادوا على شراء المنتج الذي يحمل تلك العلامة ، بحيث يطمئن الشخص لجودة المنتج من خلال تلك العلامة⁴⁹.

وعلامة الشهادة أو الرقابة أو التصديق إذ تلعب دورا إعلاميا فهي التي يستدل بها على مصدر البضائع وطبيعتها وجودتها وطريقة صنعها ونوعيتها ، فهي تدل أيضا على مواصفات وبيانات البضائع ، والمنتجات سواء من حيث النوعية أو من حيث الجودة أو من حيث طريقة الصنع والمصدر ، فضلا على أنها تلعب دورا رقابيا مهما في توفير الثقة لدى المستهلك حول مصدر البضائع والمواد الداخلة في تركيبها وطريقة تصنيعها ونوعيتها وجودتها ، فالهدف من هذه العلامة هو إظهار أن البضائع التي وضعت عليها قد جرى فحصها وتصديقها من قبل جهة مؤهلة لذلك ، ومما يلاحظ أن علامة التصديق الجماعية تمنحها مؤسسات حكومية أو شبه حكومية أو جمعيات أو خبراء لغايات فحص البضائع والشهادة بأنها قد خضعت لمعايير محددة في الصنع ، مما يسمح بوضع العلامة على هذه البضائع التي خضعت لتلك الفحوصات ونجحت فيها⁵⁰.

ولأجل هذا جاءت الترسنة التشريعية الجزائية المتعلقة بالتقييس وتوحيد المواصفات⁵¹ ، في ظروف متميزة منها استعداد الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، وتطبيق اتفاقية العوائق التقنية للتجارة وكذا اتفاقية إجراءات الصحة والصحة النباتية ، حيث يترتب على سيرة هذا الانضمام إدخال تغييرات هامة على النصوص التشريعية المتعلقة بالتقييس والمصطلحات الحالية والدور الذي يلعبه مختلف القائمين بإعداد وتطبيق الأنظمة التقنية والمواصفات وإجراءات تقييم المطابقة ، إدخال تغييرات على سياسية التقييس سيتطلب مراجعة النصوص المتعلقة بالتقييس والتي عدلت عدة مرات ، ويحدد المشروع القانون التمهيدي هذه الشروط المطبقة من كل الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة حتى تضمن بأن الأنظمة التقنية التي يكون الالتزام بها إجباريا والمواصفات التي تكون اختيارية وإجراءات التقييم التي لا تكون قيما مقنعا في وجه التجار ، ولهذا يتوقع أن تكون نصوص هذا النظام الخاص بالتقييس قائمة على مواصفات دولية لا تميز المنتجات التي منشؤها ضمن أراضي الدول الاعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.

وغني عن البيان لا بد أن هذه الأنظمة التقنية لا بد لها من أن تحقق الهدف الشرعي المنشود منها ، والذي يشمل الأمن الوطني ، حماية المستهلك وصحة و أمن الأشخاص وصحة الحيوانات ، والحفاظ على البيئة⁵² ، و في معرض الحديث عن المعايير البيئية فقد أكدت العديد من الاتفاقيات الدولية على فرض هذه المعايير ، كما نص على ذلك إعلان ريو حول التنمية والبيئة في المبدأ 15 منه والذي جاء فيه « من أجل حماية البيئة تأخذ الدول على نطاق واسع بالمنهج الوقائي حسب قدرتها....» ، ومن المسلم به أن تطبيق ذلك لا يكون مطلقا أو بطريقة واحدة وإنما يختلف تطبيقه باختلاف طبيعة ومصدر التلوث ، ولذلك أسندت لهيئات فنية مهمة وضع

القواعد التقنية التي يتطلبها تنفيذ أحكام قانون البيئة حيث أستخدم المرصد الوطني للبيئة⁵³ ، الذي يتولى وضع وتسيير شبكات المراقبة وقياس التلوث ومراقبة الأوساط الطبيعية وتجميع المعلومات والبيانات من المؤسسات الوطنية والهيكل المتخصصة حول البيئة ، كما تم إنشاء المركز الوطني للتكنولوجيا الأكثر نظافة⁵⁴ . كما نظم المشرع الجزائري عن طريق التنظيم الحدود الدنيا والمستويات القصوى لطرح بعض المواد الملوثة و تحديد خصائصها الفيزيائية والكيميائية وعتبة تحمل العناصر الطبيعية لها⁵⁵ .

ولعل كل هذا نابع أساسا من أن العديد من المصطلحات التي يتم تداولها اليوم من قبيل نظام الجودة ، والجودة الشاملة ، وتحسين الجودة تتعلق بالأساس بمجالي إنتاج وتسويق السلع والخدمات ، والتي تعني مجموع الخصائص التي تؤهل عملا أو إنتاجا معيناً لتلبية متطلبات المستهلك ، أي أنها التطبيق الصحيح لمجموعة المعايير والضوابط المحددة وفق المنهج العلمي المتعارف عليه والتي من شأنها إرضاء المستهلك وتتبع التغير المستمر في ذوقه ، وإشباع رغبته المتجددة. فالتطلع إلى الجودة يعني التحسين المستمر في جميع نواحي العمل ، ويعني ضمان جودة المنتج أو الخدمة وتأكيدا في جميع مراحل الإنتاج .

إلا أنه ما ينبغي الإشارة إليه أن مفهوم الجودة يبقى مرنا وقابلا للتطور والتغير بفعل الزمن ، فما قد يعتبر ذو جودة عالية اليوم حسب أذواق المستهلكين قد لا يعد كذلك في تاريخ لاحق ، ومن ثمة وجب تحيين مقاييس الجودة بشكل دوري قصد إعادة النظر فيها وتكييفها حسب التطورات التقنية والتغيرات الطارئة على الأذواق بصفة عامة⁵⁶ .

خاتمة :

لقد تغيرت وتطورت وظيفة العلامة كأداة ضمان جودة المنتجات و كرمز ثقة بصفاتها ، نتيجة للتغيرات الاقتصادية الحديثة ، فلم تعد مجرد أداة لتمييز مصدر المنتجات بل صارت ترمز إلى صفات المنتجات وخصائصها ودرجة جودتها، فوجود العلامة يوحي بالثقة و ضمان الجودة للمستهلك ، وقد عبر أحد القضاة عن الأثر السيكولوجي لوظيفة العلامة بقوله أن حماية العلامة هي الاعتراف القانوني بوظيفة الرموز السيكولوجية عن طريق نقل الرغبة بالسلعة التي تظهر عليها العلامة إلى عقول المستهلكين . كما لم يعد المستهلك يهتم بمصدر المنتجات بقدر ما يهتم بصفاتها ودرجة جودتها ، فصارت العلامة تضمن للمستهلك توافر صفا وخصائص معينة في المنتجات تميزها عن غيرها من المنتجات المماثلة⁵⁷ .

كما أن الاهتمام بجودة المنتجات صارت ضرورة ملحة ، خاصة عند الشراكة وإنشاء مناطق تبادل حر مع المجموعة الأوروبية ، مما يترتب عليه حتما تكييف ومواكبة الترسانة التشريعية لحماية المستهلك من خلال تحقيق الجودة التي تتواءم مع القوانين الصارمة بهذا الشأن في الاتحاد الأوروبي ، وأمام هذا التحدي ليس أمام المشرع الجزائري سوى تفعيل الترسانة القانونية الضخمة التي تملكها الجزائر ، وتوحيد نصوصها المتناثرة هنا وهناك وفي قطاعات الأنشطة الفلاحية على سبيل المثال ، ومحاولة تنسيقها بشكل يجعل منها قوانين صارمة

موحدة تشمل جميع القطاعات الصناعية و الفلاحية والتجارية على حد سواء ، لتحقيق العنصر الحاسم في حسم الصراع القائم والتنافس الدائر على أشده لكسب ثقة المستهلك ، وذلك حتى يتمكن من ضبط منتجات على أعلى مستوى من العالمية حتى تضاهي تلك المعايير التي تفرضها «الإيزو» ، والتي ستؤدي لا محالة إلى تحسين قدراتنا التنافسية ، وتأهيل نسيجنا الصناعي الإنتاجي . حتى يتمكن على الأقل من الصمود أمام المنافسة الحادة على مستوى التجارة الخارجية ، وأن يلمع صورة وسمعة المنتج الوطني أينما كان مستهلكه ، وينأى بطبيعة الحال بالمستهلك الجزائري إلى مستوى الذوق العالمي حتى تحقق ضمناً حمايته من باب أولى .

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن تشتت مقاييس ومعايير المواصفات التقنية في كل بلد على حدة ، والذي دفع بالمنظمة العالمية للتجارة إلى حث الدول الأعضاء فيها على ضرورة احترام المواصفات الدولية الموضوعة في هذا الصدد وجعلها كقاعدة وأساس لوضع معايير ومواصفات وطنية ، يفتح إمكانية التساؤل عن المواصفات التقنية الوطنية ومكانتها من المواصفات الدولية ، إذ توجد أكثر من 13544 مواصفة دولية تحدد الخصائص والميزات المادية والتقنية اللازم توافرها في العديد من المنتجات ، وهي مواصفات ممسوكة ومراقبة من طرف أجهزة «الإيزو» ، والتي تعتبر هذه المواصفات التقنية بدورها بمثابة تقييد على حرية المنتج وتضييق لهامش الحرية أمامه⁵⁸.

وفي الأخير يجدر التنويه إلى أنه من الملاحظ أن مختلف النصوص التنظيمية المتعلقة بموضوع مراقبة الجودة لها إما طابع زجري أو طابع إداري ، فالنصوص الزجرية تؤدي في آخر المطاف إلى تحري محاضر بالمخالفات للضوابط القانونية ، وإحالتها إلى القضاء لمعاقبة المخالفين ، وتتخذ المراقبة في هذا الشأن شكل أخذ عينات من المنتج والقيام بتحليلات مخبرية عليه للتأكد من وجود المخالفة من عدمه ، وعادة ما تكون العقوبة الناتجة عن هذه المخالفات إما حبسية أو مالية أو حجز البضاعة أو نشر الحكم في الجرائد الوطنية أو إغلاق المحلات التي صنعت فيها هذه المنتجات أو تعرضها للبيع .

أما الجانب الإداري فهو يختلف من إدارة لأخرى وله طابع وقائي محض ، والعقوبة الإدارية تتخذ شكل الإنذار أو الإجراءات التحفظية كإيقاف البيع أو الحجز أو الغرامات المالية أو إتلاف المنتجات وإغلاق المحلات .

كما أن عيباً آخر يظل لاصقاً بالجهاز الإداري المكلف بمراقبة جودة المنتجات هو عدم توافره على العدد الكافي من المختبرات التقنية وعدم تغطيتها لجميع مناطق الوطن ، كما أن البعض منها يفتقر إلى تجهيزات ومعدات تقنية حديثة وعصرية ومواكبة للتقدم التكنولوجي المذهل الذي يشهده العالم اليوم⁵⁹.

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً : المصادر :

1/ القرآن الكريم .

2/ كتاب صحيح مسلم .

ثانيا : المراجع :

1/ باللغة العربية :

أ/ الكتب :

- فؤاد معلال ، الملكية الصناعية والتجارية ، دراسة في القانون المغربي والاتفاقيات الدولية ، منشورات مركز قانون الالتزامات والعقود ، كلية الحقوق بفاس ، الطبعة الأولى ، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع ، الدار البيضاء ، المغرب ، 2009 .
- خالد مداوي ، حقوق الملكية الصناعية في القانون الجديد 17-97 ، دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، الرباط ، المغرب ، 2005 .
- زوبير حمادي ، الحماية القانونية للعلامات التجارية ، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2012 .
- فتحي أحمد يحي العالم ، نظام إدارة الجودة الشاملة والمواصفات العالمية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، بدون تاريخ نشر .
- علي بولحية بن بوخميس ، القواعد العامة لحماية المستهلك والمسؤولية المترتبة عنها في التشريع الجزائري ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2000 .
- موسى بودهان ، النظام القانوني للتقييس ، نصوص تشريعية وأخرى تنظيمية منقحة لأحدث تعديلاتها ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2011 .
- خضير كاظم حمود ، المنظمة الدولية للتوحيد القياسي الإيزو 2000 : 9000 ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 .

ب/ الرسائل والمذكرات :

- نجاة جدي ، الحماية القانونية للملكية الفكرية وفق مقتضيات التنمية المستدامة ، رسالة دكتوراه في القانون الخاص ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 ، بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2019 .
- فاطمة الزهرة بن طالب حاج شعيب ، دور العلامة في حماية المستهلك ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير في القانون ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، 2011 .

ج/ المقالات :

- سامر ناجح عبد الله سمارة ، محمد حسن مخلوف ، أثر العلامة التجارية الإسلامية على سلوك المستهلك : دراسة نظرية تطبيقية ، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي ، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي بلندن ، بريطانيا ، المجلد 05 ، العدد 01 ، فيفري 2016 .
- لعل بوميش ، معنى الأيزو ISO والمواصفات الدولية للجودة ، مجلة الحقيقة ، جامعة أدرار ، العدد

الرابع ، مارس 2004 .

- تومي ميلود ، صولح سماح ، دور معايير الجودة والتقييس في حماية المستهلك الجزائري ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي ، مصر ، المجلد 13 ، العدد 38 ، ماي ، 2009 .

ثانيا : النصوص القانونية :

- الأمر 03/06 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 ، يتعلق بالعلامات، ج ر العدد 44 ، مؤرخ في 23/07/2003 .
- القانون رقم 09/03 المؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق 25 فبراير سنة 2009 ، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش ، ج ر العدد 15 المؤرخ في 08/03/2009 .
- القانون رقم 04/04 المؤرخ في جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 المتعلق بالتقييس ، ج ر العدد 41 المؤرخ في 27/06/2004 .
- المرسوم التنفيذي رقم 05/466 المؤرخ في 06 ديسمبر 2005 يتضمن إنشاء الهيئة الجزائرية للاعتماد وتنظيمها وسيورها « الجيراك »، ج ر العدد 80 المؤرخ في 11/12/2005 .
- المرسوم التنفيذي رقم 98/69 المؤرخ في 21 فبراير سنة 1998 يتضمن إنشاء المعهد الجزائري للتقييس ويحدد قانونه الأساسي ، ج ر العدد 11 المؤرخ في 01/03/1998 معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 11/20 المؤرخ في 25 يناير سنة 2011 ، ج ر العدد 6 المؤرخ في 30/01/2011 .
- المرسوم التنفيذي رقم 05/464 المؤرخ في 06 ديسمبر 2005 المتعلق بتنظيم التقييس وسيره ، ج ر العدد 80 المؤرخ في 11/12/2005 .
- القانون رقم 03/10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، ج ر عدد 43 ، المؤرخة في 20 يوليو 2003 .
- المرسوم التنفيذي رقم 02 / 115 المتضمن إحداث المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة والمؤرخ في 0304/2002 ج ر ، عدد 22 .
- المرسوم التنفيذي رقم 02 / 262 المتضمن إنشاء المركز الوطني للتكنولوجيات الأكثر نقاء المؤرخ في 17/08/2002 ج ر ، عدد 56 .
- المرسوم التنفيذي رقم 13/260 مؤرخ في 28 شعبان عام 1434 الموافق 7 يوليو سنة 2013 ، يحدد نظام نوعية المنتجات الفلاحية أو ذات الأصل الفلاحي ، ج ر عدد 36 .

2/ باللغة الانجليزية :

- Oren Perez ,Yair Amicjai-Hamburger , Tammy Shterental , The Dynamic of corporate Self-regulation : ISO 14001 , Environmental commitment , and Organizational Citizenship Behavior

,Law & Society Review , volume 43 , Number 3 , 2009 .

- Khaled Moh'd Al-Husban , The impact of ISO 9000 certification on strategy ,quality management practices , performance in Jordanian industrial companies study , submitted in partial fulfillment of the requirements of master degree of business administration in production and operations management ,deanship of scientific research and graduate studies , the Hashemite University , August 2004 .
- Oluoch-Wauna , Lucas O, EMAS and ISO 14001 : A Comparison, Environmental Policy and Law , 31/4-5 , 2001.
- David A Wirth , The international Organization for standardization : Private voluntary standards as swords and shields ,Environmental Affairs , boston College Environmental Affairs Law Review ,2008 ,Vol 36:79.
- Zafar Iqbal, California Polytechnic State University, San Luis Obispo, ISO 9000: Fact and fiction, Journal Of Accountancy, February ,1994, p 67.

الهوامش:

- 1 زوبر حمادي ، الحماية القانونية للعلامات التجارية ، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2012 ، ص 07 .
- 2 خالد مداوي ، حقوق الملكية الصناعية في القانون الجديد 17-97 ، دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، الرباط ، المغرب ، 2005 ، ص ص 114 ، 115 . ولهذا لا نجد أي ذكر لوظيفة علامة التصديق الجماعية في متن قانون العلامات الجزائري الذي يتضمنه الأمر 03/06 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليوسنة 2003 ، يتعلق بالعلامات ، ج ر العدد 44 ، مؤرخ في 23/07/2003 .
- 3 أنظر مثلاً المرسوم التنفيذي رقم 13/260 مؤرخ في 28 شعبان عام 1434 الموافق 7 يوليوسنة 2013 ، يحدد نظام نوعية المنتجات الفلاحية أو ذات الأصل الفلاحي ، ج ر عدد 36 ، حيث جاء في مادته الـ 02 : « يقصد بنظام نوعية المنتجات الفلاحية أو ذات الأصل الفلاحي الاعتراف بها بواسطة العلامات الفارقة الآتية :

- تسمية المنشأ ،

- الاسم الجغرافي ،

- الفلاحة البيولوجية ،

- علامات الجودة الفلاحية ،»

وكذا المادة 03 فقرة 05 : « علامة الجودة الفلاحية : علامة تعريف تجسد بواسطة علامة تشهد بأن المنتج يمتلك صفات ومميزات خاصة محددة مسبقاً بواسطة دفتر أعباء لعلامة الجودة الفلاحية .»

4 خالد مداوي ، مرجع سابق ، ص 116 .

5 [سُورَةُ هُودٍ: الآية 7] .

6 [سُورَةُ الْمُلْكِ: الآية 2] .

7 [سُورَةُ النَّحْلِ: الآية 90].

8 سامر ناجح عبد الله سمارة ، محمد حسن مخلوف ، أثر العلامة التجارية الإسلامية على سلوك المستهلك : دراسة نظرية تطبيقية ، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي ، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي بلندن ، بريطانيا ، المجلد 05 ، العدد 01 ، فيفري 2016 ، ص 65.

9 [سُورَةُ السَّجْدَةِ: 7 الآية].

10 سامر ناجح عبد الله سمارة ، محمد حسن مخلوف ، المرجع السابق ، ص 66.

11 خضير كاظم حمود ، المنظمة الدولية للتوحيد القياسي الإيزو 9000:2000 ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص 17.

12 فتحي أحمد يحي العالم ، نظام إدارة الجودة الشاملة والمواصفات العالمية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، بدون تاريخ نشر ، ص 27.

13 خضير كاظم حمود ، مرجع سابق ، ص ص 18، 19 .

14 خالد مداوي ، مرجع سابق ، ص ص 223، 224 .

15 Oren Perez, Yair Amicjai-Hamburger, Tammy Shterental , The Dynamic of corporate Self-regulation : ISO 14001 , Environmental commitment , and Organizational Citizenship Behavior , Law & Society Review , volume 43 , Number 3 , 2009 , p 595 .

* وفضلا عن هذا فقد تم فرض معايير بيئية معينة أين يقوم مبدأ الوقاية على الالتزام باحترام معايير بيئية معينة تقيد الأنشطة الإنسانية التي تتسم بالخطورة ، وتحديد المستويات القصوى للتلوث بما يسمح بتصحيح الأضرار اللاحقة بالنظم الإيكولوجية عند المصدر ، ولذلك نصت المادة 10 من القانون رقم 03/10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، ج ر عدد 43 ، المؤرخة في 20 يوليو 2003 على أنه يقع على عاتق الدولة تحديد المقاييس البيئية والقيم القصوى ومستويات الإنذار وأهداف النوعية لاسيما فيما يتعلق بالمواد والماء و الأرض وباطن الأرض ، وكذلك إجراءات حراسة هذه الأوساط المستقبلية ، والتدابير التي يجب اتخاذها في حالة وضعية خاصة ، وعلى سبيل المثال هناك من القوانين من تمنع استخدام المحاصيل المعدلة وراثيا حتى ثبوت مأمونيتهما كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي و الأردن . أنظر في ذلك : نجاة جدي ، الحماية القانونية للملكية الفكرية وفق مقتضيات التنمية المستدامة ، رسالة دكتوراه في القانون الخاص ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 ، بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2019 ، ص ص 38، 64 وما يليها . A : ISO 14001 , EMAS and Oluoch-Wauna , Lucas O, And see also : Comparison Environmental Policy and Law , 31/4-5, 2001 , p237 .

17 فؤاد معلال ، الملكية الصناعية والتجارية ، دراسة في القانون المغربي والاتفاقيات الدولية ، منشورات مركز قانون الالتزامات والعقود ، كلية الحقوق بفاس ، الطبعة الأولى ، دار الآفاق المغربية للنشر والتوزيع ، الدار البيضاء ، المغرب ، 2009 ، ص ص 416-418 .

18 فاطمة الزهرة بن طالب حاج شعيب ، دور العلامة في حماية المستهلك ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير في القانون ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، 2011 ، ص ص 108 ، 109-112 .

- 19 فؤاد معلال ، مرجع سابق ، ص 418 .
- 20 فؤاد معلال ، مرجع سابق ، ص 419 .
- 21 فاطمة الزهرة بن طالب حاج شعيب ، مرجع سابق ، ص ص 115 119 - .
- 22 فؤاد معلال ، مرجع سابق ، ص 419 .
- * ما يسميها المشرع الجزائري دعوى التقليد باعتبار أن جريمة التقليد تختلف باختلاف نوع الحق المعتدى عليه من حقوق الملكية الفكرية .
- 24 فؤاد معلال ، مرجع سابق ، ص 420 .
- 25 خالد مداوي ، مرجع سابق ، ص 114 .
- 26 علي بولحية بن بوخميس ، القواعد العامة لحماية المستهلك والمسؤولية المترتبة عنها في التشريع الجزائري ، دارالهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2000 ، ص 68 .
- 27 علي بولحية بن بوخميس ، المرجع السابق ، ص 69 .
- 28 خالد مداوي ، مرجع سابق ، ص ص 119 ، 120 .
- 29 مثلا شركة المصبرات الجزائرية الجديدة، حصلت على شهادة إيزو 9002 للمطابقة من المكتب الكندي «ساسن بيلر» المعتمد من طرف هيئة (راب) مسجل أنظمة النوعية في الولايات المتحدة إيزو 9000 . أنظر في ذلك : علي بولحية بن بوخميس ، مرجع سابق ، ص 69 .
- 30 علي بولحية بن بوخميس ، مرجع سابق ، ص 69 .
- 31 Khaled Moh'd Al-Husban , The impact of ISO 9000 certification on strategy ,quality management practices , performance in Jordanian industrial companies study , submitted in partial fulfillment of the requirements of master degree of business administration in production and operations management ,deanship of scientific research and graduate studies , the Hashemite University , August 2004 , p 14 . And see Also : David A Wirth , The international Organization for standardization : Private voluntary standards as swords and shields ,Environmental Affairs , boston College Environmental Affairs Law Review ,2008 ,Vol 36:79, pp 79-92 .
- * لقد تم تصنيف مجموعة المواصفات القياسية الدولية الإيزو إلى عدة زمر منها : مواصفة الإيزو 9000، مواصفة الإيزو 9004 ، مواصفة الإيزو 9002 ، مواصفة الإيزو 9002 ، وتعد مواصفة الإيزو 9001 ، وهذه المواصفة هي أكثر نماذج أنظمة ضمان الجودة تكاملا وتضم 20 عنصرا من عناصر نظام الجودة الشاملة وهي عبارة عن نظام ضمان الجودة في مجال التصميم والتطوير ، والتصنيع والتركيب والخدمات و تعتبر بمثابة الأب لأنظمة ضمان الجودة ، وهي تمثل مجموعة العناصر المتعارف عليها حاليا والمكونة لنظام الجودة الشامل ويُمنح شهادة .أنظر في ذلك : فتحي أحمد يعي العالم ، مرجع سابق ، ص ص 69 71- . وأنظر أيضا : Khaled Moh'd Al-Husban ,op.cit , p 23
- 33 خالد مداوي ، مرجع سابق ، ص ص 224 ، 225 .
- 34 لعل بوميش ، معنى الأيزو ISO والمواصفات الدولية للجودة ، مجلة الحقيقة ، جامعة أدرار ، العدد الرابع ، مارس 2004 ، ص 99 .

35 فتحي أحمد يحي العالم ، مرجع سابق ، ص 15 .

36 أنظر القانون رقم 09/03 المؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق لـ 25 فبراير سنة 2009 ، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش ، ج ر العدد 15 المؤرخ في 08/03/2009 .

المتطلبات الخاصة : مجموع الخصائص التقنية للمنتوج المرتبطة بصحة وسلامة المستهلك ونزاهة المبادلات التي يحددها التنظيم ، والتي يجب احترامها .

سلامة المنتوجات : غياب كلي أو وجود ، في مستويات مقبولة وبدون خطر ، في مادة غذائية للملوثات أو مواد مغشوشة أو سموم طبيعية أو أية مادة أخرى بإمكانها جعل المنتوج مضرا بالصحة بصورة حادة أو مزمنة .

عنوان الفصل الثالث : إلزامية مطابقة المنتوجات

المادة 11 : « يجب أن يلي كل منتوج معروض للاستهلاك ، الرغبات المشروعة للمستهلك من حيث طبيعته وصفه ومنشئه ومميزاته الأساسية وتركيبته ونسبة مقوماته اللازمة وهويته وكمياته وقابليته للاستعمال والأخطار الناجمة عن استعماله . »

المادة 12 : « يتعين على كل متدخل إجراء ، رقابة مطابقة المنتوج قبل عرضه للاستهلاك طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول . »

37 علي بولحية بن خميس ، مرجع سابق ، ص ص 26 ، 27 .

38 أنظر القانون رقم 04/04 المؤرخ في جمادى الأولى عام 1425 الموافق لـ 23 يونيو سنة 2004 المتعلق بالتقييس ، ج ر العدد 41 المؤرخ في 27/06/2004 .

39 أنظر القانون 03/10 السابق سرده .

40 راجع المرسوم التنفيذي رقم 05/466 المؤرخ في 06 ديسمبر 2005 يتضمن إنشاء الهيئة الجزائرية للاعتماد وتنظيمها وسيرها « أليراك » ، ج ر العدد 80 المؤرخ في 11/12/2005 .

41 علي بولحية بن خميس ، مرجع سابق ، ص 27 .

42 تنص المادة 04 من القانون 04/04 السالف الذكر على أنه : « تنشأ هيئة وطنية للتقييس تسمى « المعهد الجزائري للتقييس » . »

43 علي بولحية بن خميس ، مرجع سابق ، ص 28 .

44 فتحي أحمد يحي العالم ، مرجع سابق ، ص ص 16 ، 23 .

45 فتحي أحمد يحي العالم ، المرجع السابق ، ص 21 .

46 فتحي أحمد يحي العالم ، المرجع السابق ، ص 5 .

* ISO 9000 is not yet well understood. As a result, a number of articles published on ISO 9000 contain statements or inferences that could be misleading. Some common ISO 9000 myths are addressed below.

The products of all companies that comply with ISO 9000 meet minimum quality standards ISO certification means only that a company has a system in place that enables it to meet quality standards it established for itself.

According to Richard C. Buetow, director of quality control at Motorola Inc., «ISO 9000 has no provision for evaluating the quality of a product or service that you provide to your customer. For example, if you purchase from three, ISO-certified suppliers you might assume their quality levels are similar or at least meet some minimum quality level. But as long as a supplier has a satisfactory complaint-resolution system, the majority of the products could be defective and the supplier still could maintain ISO 9000 certification.»

Since ISO 9000 does not specify quality criteria, each certified company sets its own quality standards. As long as companies conform to their own quality criteria, they can retain ISO registration.

All companies in member states of the European Community must comply with ISO 9000.

Fact: The EC does not require all companies in member states to comply with ISO 9000 in all circumstances.

To do business in an EC country, it is not always necessary to be ISO-certified. According to Daniel H. Pearl,

Manager of corporate quality systems and ISO 9000 program manager at Corning Inc., «If you do business with a company that does not require you to be registered, the EC will not say you cannot buy from that supplier.

«There are companies in the EC that won't do business with you unless you are registered,» Pearl continued. «For example, you cannot be a supplier to British Telecom or the French PTT unless you are registered. There are certain companies that have made it a requirement for doing business, but it is not universal.»

Fiction: Management accountants play support roles, rather than serve as driving forces, in developing and maintaining ISO systems. **See:** Zafar Iqbal, California Polytechnic State University, San Luis Obispo, ISO 9000: Fact and fiction, Journal Of Accountancy, February, 1994, p 67.

48 تومي ميلود ، صولح سماح ، دور معايير الجودة والتقييس في حماية المستهلك الجزائري ، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي ، مصر ، المجلد 13 ، العدد 38 ، ماي ، 2009 ، ص 338 .

49 فاطمة الزهرة بن طالب حاج شعيب ، مرجع سابق ، ص ص 116 ، 117 .

50 صلاح زين الدين ، العلامات التجارية وطنيا ودوليا ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص ص 74 ، 75 .

51 نظرا لكثرة النصوص القانونية والتشريعية والتنظيمية التي يتألف منها هذا النظام القانوني الوطني للتقييس ، فإننا نذكر أهمها : القانون 04-04 المتعلق بالتقييس الصادر بتاريخ 09 جمادى الأولى عام 1425 الموافق ل 27 يونيو 2004 بفصله 5 ومواده 26 .

ونذكر منها : المرسوم التنفيذي رقم 98/69 المؤرخ في 21 فبراير سنة 1998 يتضمن إنشاء المعهد الجزائري للتقييس ويحدد قانونه الأساسي ، ج ر العدد 11 المؤرخ في 01/03/1998 معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 11/20 المؤرخ في 25 يناير سنة 2011 ، ج ر العدد 6 المؤرخ في 30/01/2011 . والمرسوم التنفيذي رقم 05/464 المؤرخ في 06 ديسمبر 2005 المتعلق بتنظيم التقييس وسيه ، ج ر العدد 80 المؤرخ في 11/12/2005 . وكذا

المرسوم التنفيذي رقم 05/466 المؤرخ في 06 ديسمبر 2005 يتضمن إنشاء الهيئة الجزائرية للاعتماد وتنظيمها وسيرها " ألجيراك " ، ج ر العدد 80 المؤرخ في 11/12/2005 .

52 موسى بودهان ، النظام القانوني للتقييس ، نصوص تشريعية وأخرى تنظيمية منقحة لأحدث تعديلاتها ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2011 ، ص 175 .

53 وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02/115 المتضمن إحداث المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة والمؤرخ في 0304/2002 ، ج ر ، عدد 22 .

54 أنظر المرسوم التنفيذي رقم 02/262 المتضمن إنشاء المركز الوطني للتكنولوجيات الأكثر نقاء المؤرخ في 17/08/2002 ج ر ، عدد 56 .

55 نجاة جدي ، مرجع سابق ، ص ص 38 ، 39 .

56 خالد مداوي ، مرجع سابق ، ص 224 .

57 فاطمة الزهرة بن طالب حاج شعيب ، مرجع سابق ، ص ص 115 ، 116 .

58 خالد مداوي ، مرجع سابق ، ص 225 .

59 خالد مداوي ، مرجع سابق ، ص 230 .